



السيد الرئيس

أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تعبر عن عميق قلقها من جدية التزام حكومة البحرين بآليات الاستعراض الدوري الشامل الـ UPR. فمُنذ اندلاع الحراك الشعبي المُطالب بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير في فبراير ٢٠١١ دأبت حكومة البحرين على إنتهاج سياسة القمع والإنتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان.

إدعى وفد حكومة البحرين بأن آلية المراجعة الشاملة هي فرصة لإسقاط الضوء على الإنجازات الحقوقية للمملكة. سؤال النشطاء والمجتمع المدني في البحرين هل من هذه الإنجازات:

اعتقال نبيل رجب وسجنه من أجل تغريدة
اعتقال وتعذيب والتعرض لكرامة الناشطة إبتسام الصانع
الحكم المؤبد لعبدالهادي الخواجه لعمله الحقوقي
حل جمعية الوفاق وسجن أمينها العام الشيخ علي سلمان لممارسته العمل السياسي
اقفال صحيفة الوسط، الصحيفة المستقلة الوحيدة في البحرين
سحب جنسية الشيخ عيسى قاسم ووضعته تحت الإقامة الجبرية
الحكم المؤبد للأستاذين عبدالوهاب حسين وحسن مشيمع وهم من طالبوا بتحقيق الديمقراطية في البحرين

تدعي حكومة البحرين مراراً بأنه لا يوجد أحد فوق القانون مهما كانت شعبيته ومكانته الاجتماعية، فهل نفهم من ذلك بأن الحكومة البحرينية ستقوم فوراً بالتحقيق مع الرئيس السابق لجهاز الأمن الوطني طلال الخليفة و رئيس الحرس الملكي ناصر بن حمد الخليفة على خلفية إدعاءات جادة لتورطهم في جرائم تعذيب نشطاء حقوق الانسان ومعارضين.

ادعت حكومة البحرين بأنها تتعاون مع مختلف آليات الأمم المتحدة خصوصاً مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان والاجرائات الخاصة. فهل لنا أن نتساءل لماذا ترفض حكومة البحرين طلب زيارة أكثر من خمسة مقرررين خاصين؟ ولماذا تلغي كل زيارة مرتقبة لفريق مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

الحكومة البحرينية قبلت بالتوصيات الخاصة بحرية التعبير وأصرت بأن حرية التعبير مصانته ومضمونة في الدستور البحريني. حتى تثبت حكومة البحرين جدية هذه الإلتزامات هل هي مستعدة لإطلاق سراح كُل من رفع شعار يسقط حمد؟

السيد الرئيس كل ما تقدم يوضح لنا شيء واحد وهو أن حكومة البحرين غير مستعدة وهي غير جادة بتنفيذ توصيات الـ UPR وكل ما تدعيه ليس له صلة بالواقع أو كما يقال بالبحراني "كله هراار"

شكراً